## بيان بخصوص قرار التوقيف المؤقت عن العمل وتوقيف الراتب لبعض المضربين من نساء ورجال التعليم

## منظمة التضامن الجامعي المغربي:

- تعبر عن رفضها القاطع لقرار التوقيف المؤقت عن العمل وتوقيف الراتب للمآت من المضربين من نساء
  ورجال التعليم الذين خاضوا الإضراب دفاعا عن مطالبهم المشروعة.
- تطالب بالتراجع عن قرار التوقيف المؤقت وتوقيف الراتب الصادر في حقهم، حيث إن الراتب هو المصدر الوحيد لسد مختلف الحاجيات اليومية للأسرة.
  - تطالب بإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور المضربات والمضربين.

إن منظمة التضامن الجامعي المغربي حرصت دوما على حماية شرف مهنة التعليم وكرامة المنتسبين إليها، إيمانا منها بأن التعليم هو أكبر روافد التنمية المستدامة وأعظم المهن التي تساهم في بناء مجتمع ذي هوية قوية متماسكة، قائم على العلم والمعرفة والحرية والديمقر اطية والحداثة.

وإيمانا منها أن أي إصلاح حقيقي للمدرسة العمومية رهين بربط المشروع التربوي بالديمقر اطية والتنمية في إطار مشروع مجتمعي بديل، فإنها تؤكد على ضرورة إشراك كل المعنيين به وعلى الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للأسرة التعليمية، وصيانة كرامتها وتثمين مكانتها الاعتبارية في المجتمع.

وتبعا لقرار التوقيف المؤقت التعسفي الصادر في حق بعضهم، والاقتطاعات الجائرة التي طالت أجور المضربين منهم؛

فإن منظمة التضامن الجامعي المغربي إضافة إلى مواقفها أعلاه:

- 1- تعتبر أن المقاربة التي تتعامل بها الحكومة مع الملف المطلبي لنساء ورجال التعليم تعمق الاحتقان الذي تعرفه الساحة التعليمية.
- 2- ترى أنه إذا كانت الحكومة قد سعت لحل الملفات المطلبية للهيأة التعليمية بالتوافق مع النقابات، فإنها مدعوة للتخلي عن سياسة القمع والانتقام الأمر الذي يتعارض وتوفير الظروف النفسية الملائمة لتصحيح مسار المنظومة وإعادة الاعتبار للمدرسين حتى يقوموا برسالتهم ووضع مصلحة التلميذ فوق أي اعتبار.
- 3- تؤكد على ضرورة مراعاة الحكومة للمسؤوليات المترتبة عن انتخاب المغرب في رئاسة مجلس حقوق الإنسان والامتناع حقوق الإنسان والامتناع عن كل شطط في القرارات التي تتخذها
- 4- تؤكد اعتزازها بنضالات أعضاء الأسرة التعليمية وتقديرها لرسالتهم النبيلة، واستعدادها الدائم للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم وعن شرف مهنة التعليم.

المكتب الوطني الدار البيضاء، في 16 يناير 2024

